هل ستكون هنالك موجة ثالثة للربيع العربي؟

البروفيسور أحمد أويصال

أُعتبر 2019 عاما انتعش فيه الربيع العربي ولو بشكل جزئي ونجح في زعزعة بعض الحكومات والسياسات, رغم فشله في الإطاحة بالأنظمة. وتم التغيير الجزئي الذي جاء مع الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان من خلال أساليب أكثر سلمية مقارنة بالمرحلة الأولى من الربيع العربي.

أغلب الأنظمة في العالم العربي، فشلت في تلبية تطلعات مواطنيها، كما أنها قادرة على البقاء في الحكم فقط من خلال الأساليب القمعية والدعم الخارجي. لقد كانت تطلعات الشعوب في المرحلة الأخيرة هي الديمقراطية والتنمية وخلق بيئة من الحرية. حيث أن كل ما هو ضروري للتنمية، وموارد الطاقة، ورأس المال، والشباب، والفرص التجارية التي يوفرها الموقع الجيوسياسي، متاحة بالفعل في المنطقة. لكن بشكل عام، تم منع وحدة واستقلال وديمقراطية الشعوب العربية التي

تمتلك موارد مهمة للغاية في أكثر مناطق العالم أهمية. وفي هذا السياق توافقت الجهات الفاعلة الرئيسية في المعسكرين الغربي والشرقي والأنظمة الاستبدادية في المنطقة على هذه المسألة.

فرص الإصلاحات في الشرق الأوسط وردود فعل الأنظمة المستبدة

لقد أتيحت للعالم العربي حتى اليوم عدة فرص للتحول الديمقراطي لكنها ضاعت هباء ولم يتم استثمارها بالشكل الجيد. الفرصة الأولى جاءت بعد الاستقلال الذي حصلت عليه الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن بعض الفاعلين من التيار القومي كالناصريين والبعثيين الذين كانوا يستمدون مرجعيتهم الفكرية من الاشتراكية وبعض الأفكار الفاشية في أوروبا، لم يكن لديهم نية لإرساء الديمقراطية في بلادهم. وعلى رأس هذه الجبهة جمال عبد الناصر الذي كان شخصية شعبية ومؤثرة، ولكنه لم يكن يفضل الانتقال إلى الديمقراطية، وبذلك بقي الشعب المصري تحت الحكم القمعي. وعلى الرغم من معارضة عبد الناصر الصارمة للدول الخليجية في مسألة الاستقلالية والتبعية للغرب، إلّا أنه توافق مع الأنظمة الملكية الخليجية ضد التحول الديمقراطي. ورغم أن الأنظمة البعثية التي وصلت إلى السلطة في سوريا والعراق تبنّت الخطاب الشعبي، إلا أنها لم تفكر في تسليم الحكم للشعب. كما أن الدول القريبة من الغرب في فترة الحرب الباردة، مثل مصر والأردن، لم تتجه إلى الانتقال إلى الديمقراطية.

الفرصة الثانية للتحول الديمقراطي في العالم العربي جاءت مع موجة التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية في التسعينيات بعد نهاية الحرب الباردة، لكن هذه الموجة لم تحظ بالدعم في الشرق الأوسط. وكما حدث في الماضي، فقد تجاهلت الدول الغربية مطالب الشعوب العربية فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي في فترة ما بعد الحرب الباردة،

واستمرت في دعم الأنظمة الاستبدادية. أما الفرصة الثالث فجاءت في الألفية الجديدة بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، من خلال خطاب الولايات المتحدة بضرورة أن يصبح الشرق الأوسط ديمقراطياً. لكن هذه المرحلة التي بدأتها الولايات المتحدة أسفرت عن غزو في العراق وفوضى في أفغانستان وحدث ذلك من خلال القوة الأمريكية أي التدخل الأجنبي وليس عن طريق الديناميّات السياسية الاجتماعية الناشئة من المنطقة نفسها. وهذا أعطى الحق لردود الفعل المعارضة للولايات المتحدة والغرب في المنطقة. وذلك لأن شعوب المنطقة ترغب في البحث عن الديمقراطية والإصلاح من خلال دعم مطالبهم، وليس من خلال الغزو أو التدخل الأجنبي.

لم تجبر الدول الأوروبية نظام حسني مبارك الذي كان يحكم مصر، الدولة المهمة في الشرق الأوسط، على إجراء الإصلاحات، لأن نظام مبارك كان يرسم سياسته الداخلية والخارجية وفقا لمصالح الغرب من خلال استخدام علاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن ناحية أخرى، وجّهت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الانتقادات إلى المملكة العربية السعودية بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، لدعمها الحركات السلفية. وعلى الرغم من هذا الانزعاج الأمريكي، إلّا أن المحافظين الجدد في إدارة جورج دبليو بوش خفضوا من الضغط على مصر والسعودية بمساعدة إسرائيل. بل إن إدارة بوش فتحت المجال للزعيم الليبي معمر القذافي في سياق القتال ضد تنظيم القاعدة. ولكن ردود الفعل العنيفة ضد المشروع الأمريكي لتصدير الديمقراطية إلى أفغانستان والعراق حالت بقوة دون دعم الديمقراطية أو مرحلة الإصلاح في المنطقة حتى في مرحلة خليفة بوش، الرئيس

الديمقراطي باراك أوباما. وعلى الرغم من إطلاق إدارة أوباما دعوات للديمقراطية والإصلاح في فترة مبكرة، إلّا أنه عاد إلى ممارسة السياسة في المنطقة من خلال النهج الغربي الكلاسيكي، أي من خلال الأنظمة الاستبدادية لاسيما مع وجود إرهاب داعش.

مطالب التحول والإصلاح المقموعة

هناك مشاكل عديدة في الشرق الأوسط مثل الانقسام والقمع السياسي. ولكن أصبحت مشاكل التنمية مثل البطالة والفقر والهجرة الشائعة في الشرق الأوسط، أكثر وضوحا، بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008. وبسبب الأزمة التي ضربت أوروبا والولايات المتحدة أكثر من غيرهما، نشأت مشاكل اقتصادية جراء عدم ترجيح السيّاح للبلدان الخالية من النفط. جدير بالذكر أن مصر وتونس والمغرب كانت من الدول الرائدة في المنطقة التي كان اقتصادها قائما على الزراعة والسياحة. من ناحية أخرى، كانت اليمن وليبيا وسوريا أكثر توجها نحو الزراعة، رغم أنها كانت مناطق سياحية.

سرعان ما انتشرت الاحتجاجات التي انطلقت في مطلع العام 2011 في تونس إلى الدول العربية التي كانت تعاني من نفس المشاكل, وتسبب ذلك في الإطاحة ببعض الحكومات القمعية. وتمت الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا, الدولة التي تملك النفط والغاز, بدعم خارجي. وبسبب محدودية ثقل تونس في التوازنات الإقليمية والعالمية, فإن سقوط نظام زين العابدين بن علي جراء الاحتجاجات والمظاهرات لم يثر الكثير من الاهتمام. لكن عندما امتدت المظاهرات إلى مصر، أهم دولة في المنطقة، اضطرت إدارة أوباما إلى اتخاذ قرار. وبدلا من الوقوف أمام هذه الموجة الكبيرة، عمل أوباما والجيش المصري على إنقاذ السفينة من خلال التضحية بالقبطان. وبعد احتجاجات واسعة النطاق، أطاح الجيش بنظام حسني مبارك الذي كان يريد تعيين نجله خلفا له في رئاسة البلاد، وتولى الجيش السلطة في عام 2011. ومن خلال التظاهر بعدم رفضه لمطالب الشعب المصري فيما يتعلق بالديمقراطية, مهّد الجيش الطريق بالفعل للنظام القديم وقام بانقلاب عسكري عام 2013، وأطاح بحكومة محمد مرسي، الذي تم انتخابه عن طريق الشعب.

انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر أعقبه محاولات انقلابية لخليفة حفتر في ليبيا وللحوثيين في اليمن. أما في سوريا، فنجح نظام بشار الأسد في الصمود أمام الانتفاضات الشعبية وجهود الإصلاح، من خلال مساعدة جهات فاعلة مثل حزب الله وإيران وروسيا و"ذريعة محاربة داعش". وتم صد موجة الديمقراطية والإصلاح بقيادة الجهات الفاعلة في الوضع الراهن مثل السعودية والإمارات ومصر. ومع وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، أصبحت الجبهة المناهضة للديمقراطية أكثر قوة من قبل، لكن مقتل جمال خاشقجي حدّ من قوة هذا المعسكر. ومع هذه الجريمة، تم تأجيل مشروع الشرق الأوسط

الجديد بقيادة ترامب، والذي كان ينتظر أن يجلب معه تطبيعا شاملا مع إسرائيل. كما أن قطر التي أرادوا معاقبتها لدعمها الربيع العربي، كسرت الحصار الذي فرض عليها بدعم من تركيا وبعض الدول الأخرى.

أُعتبر 2019 عاما انتعش فيه الربيع العربي ولو بشكل جزئي ونجح في زعزعة بعض الحكومات والسياسات، رغم فشله في الإطاحة بالأنظمة. وتم التغيير الجزئي الذي جاء مع الاحتجاجات في السودان والجزائر والعراق ولبنان من خلال أساليب أكثر سلمية مقارنة بالمرحلة الأولى من الربيع العربي. وإضافة إلى ذلك، لم تتأثر هذه البلدان بالموجة الأولى للربيع العربي. على سبيل المثال، فإن الجزائر فضلت عدم اختيار الدخول في ثورة وقامت ببعض التعديلات، لأن جراح الاضطرابات الداخلية في التسعينيات ما زالت عالقة في الأذهان. لذلك نجحت الموجة الثانية من المظاهرات الشعبية في إسقاط الحكومة في الجزائر، وأدت إلى تعيين كادر أكثر حساسية تجاه مصالح الشعب. من ناحية أخرى، دفع السودان الثمن باهظا ومتأخرا بسبب الانقسامات. وأطاح الشعب بنظام عمر البشير بدعم خارجي.

أمّا لبنان فكان على رأس البلدان التي دفعت الثمن الباهظ للحرب الأهلية السورية. حيث أن حزب الله الذي تدخل في الحرب السورية، سيطر على البلاد بدعم من إيران. كما أن قطع الدعم الخليجي عن لبنان بسبب حزب الله ودمار الحرب والحصار الأمريكي ضد نظام الأسد، أدى إلى ضغوط كبيرة على الاقتصاد اللبناني الذي يسيطر عليه حزب الله. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الواسعة النطاق ضد هذا الأمر أجبرت الحكومة على الاستقالة في لبنان، إلا أن الوضع لم يتغير كثيرا. وعلى الرغم من أن هذه المراحل لم تؤثر بشكل كبير على هذه البلدان، إلا أن الباب قد فتح للتغيير والكفاح ما زال مستمرا. بعبارة أخرى، يمكن اعتبار المرحلة التي بدأت في عام 2019 بمثابة جولة ثانية في الربيع العربي لكنها أكثر سلمية. لقد واجهت جميع الدول العربية صعوبات مع جائحة فيروس كورونا شأنها شأن اقتصادات العالم. وبالإضافة إلى نقص الخدمات الصحية مثل الأقنعة وأنابيب الأكسجين ونقص اللقاحات، فقد تسببت قرارات الإغلاق الكامل التي اتخذتها الدول بأضرار كبيرة بالاقتصادات العربية. وأدت قرارات الإغلاق الكامل إلى تضييق مصادر الدخل في البلدان السياحية لاسيما مثل تونس ومصر والإمارات العربية المتحدة. كما أثر انخفاض أسعار النفط سلبا على الدول النفطية والدول التي تعمل شركاتها هناك أو تحصل على استثمارات من تلك الدول. كما مثلت

إعادة دول الخليج العمال الأجانب أعباء أخرى على الدول التي ترسل عمالا إلى الخليج، مثل مصر ولبنان.

وقبل انتهاء آثار جائحة كورونا، بدأ الغزو الروسي إلى أوكرانيا. وتسببت هذه الحرب بزيادة أسعار الغذاء والنفط، وأثرت بشكل سلبي على اقتصادات العالم. كما أن المشاكل في روسيا وأوكرانيا اللتين توفران ربع صادرات القمح العالمية، كان لها تأثير أكبر على الدول العربية. على سبيل المثال، توفر مصر 70 % من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا, وتدعم القمح وتبيعه إلى مواطنيها بسعر رخيص. ويجلب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة في البلاد. وينطبق الشيء نفسه على تونس ولبنان. فقبل الحرب ارتفعت أسعار المواد الغذائية بالفعل في لبنان بنسبة 1000 % منذ عام 2019 حتى اليوم. والوضع في سوريا واليمن أكثر خطورة. حيث لا تتمكن هذه البلدان من إيجاد الموارد لشراء القمح والغذاء، وتعيش في حالة فقر هي أقرب إلى المجاعة. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، هناك صعوبة في شحن الحبوب من روسيا وأوكرانيا، لأن روسيا لا تعمل على بيع إنتاجها بسبب الحرب، كما أنها تحول دون بيع أوكرانيا لمنتوجها. ولو وضعنا بعين الاعتبار عدم حصد المحاصيل في العام الجاري بسبب الحرب، فإن الإمدادات الغذائية في العالم تثير مخاوف كبيرة.

وتعاني المملكة الأردنية والمملكة المغربية اللتان لا تملكان نفطا، من وضع اقتصادي صعب. وعلى الرغم من أن الدول الخليجية قلّصت مساعداتها للمغرب والأردن إلّا أنها ما زالت تعتني بهما في إطار التضامن. ففي المرحلة الأولى من الربيع العربي، قدمت بعض الدول الخليجية دعما ماليا إلى الأنظمة التي تناصرها، وساعدتها في تجاوز الأزمة من خلال تقديم اقتراحات بإجراء بعض الإصلاحات الإدارية على هذه الأنظمة. كما ستقدم الدعم إلى هذه الأنظمة في حال اندلاع موجة جديدة أيضا. وبفضل ارتفاع أسعار النفط على وجه الخصوص، ستستمر دول الخليج في تقديم مساعدات مالية ودعم نفطي رخيص. إلا أن الظروف التي سبقت الربيع العربي ظهرت في الفترة الحالية أيضا، وبدأت بعض الدول العربية لاسيما التي لا تملك النفط، تشهد انفجارات اجتماعية وسياسية خطيرة مرة أخرى. وفي النتيجة، تستمر آلام مخاض الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، لكن لا يزال من غير الواضح متى ستنتقل هذه الآلام إلى تطورات مختلفة. ■

بروفيسور أحمد أويصال: أكاديمي تركي، أستاذ دكتور في علم الاجتماع السياسي بجامعة اسطنبول، رئيس مركز أورسام.